جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Université Mohammed V de Rabat
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة

جامعة محمّد الخامس بالرباط

المجلد (2) - العدد (1)

ISSN: 2665-7406
E-ISSN: 2737-8586

www.the-linguist.com

اللساني linguist

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

مجلة اللساني – المجلد 2 – العدد 1

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

linguist اللساني
مجلة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

مجلّة فصليّة دوليّة محكّمة متخصّصة في اللسانيّات
تصدر عن كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة
جامعة محمّد الخامس بالرباط

المدير الإداري للمجلة
أ.د. ليلى منير
عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط

المدير المسؤول ورئيس التحرير
أ.د. حافظ إسماعيلي علوي

الهيئة العلمية الاستشارية

أ. د. أحمد المتوكل (المغرب)
أ. د. حسن حمزة (لبنان/ قطر)
أ. د. حمزة بن قبلان المزيني (السعودية)
أ. د. سعد مصلوح (الكويت/ مصر)
أ. د. صالح بلعيد (الجزائر)
أ. د. عبد الرحمن بودرع (المغرب)
أ. د. عبد الرزاق بنور (تونس)
أ. د. عز الدين المجدوب (تونس)
أ. د. مبارك حنون (المغرب)
أ. د. محمد البكري (المغرب)
أ. د. محمد الرحالي (المغرب)
أ. د. محمد العبد (مصر)
أ. د. محمد غاليم (المغرب)
أ. د. مرتضى جواد باقر (العراق)
أ. د. مصطفى غلفان (المغرب)
أ. د. مولاي أحمد العلوي (المغرب)
أ. د. ميشال زكريا (لبنان)
أ. د. هشام عبد الله الخليفة (العراق)

هيئة التحرير

احمياني عثمان
أمروص نور الدين
بنسوكاس عبد الكريم
بودحيم زكريا
الدرويش محمد
العلمي عبد الكريم
قضيوي وفاء
منير ليلى
أزواغ سفيان
بندحان محمد
بنعياد نعمة
حسبان رضوان
الطاهري عز الدين
العلوي كمال رشيدة
المنديلي سمية
الناصيري حبيبة

البريد الإلكتروني للمجلة
linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com
للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة
https://linguist.ma

Dépôt Légal: 2019PE0001
ISSN: 2665-7406 (Online)
E-ISSN: 2737-8586 (Print)

بروتوكول النشر في المجلة

اللساني:

- مجلة فصلية دوليّة علميّة محكّمة متخصّصة في اللّسانيات.
- لغات المجلة هي: العربية والإنجليزية، والفرنسية، والإيطالية، والألمانية، والإسبانية، والبرتغالية.
- تقبل المجلة البحوث سواء أكانت تأليفا أم ترجمة، أو مراجعة، شريطة أن يكون البحث المترجم أو الكتاب على درجة كبيرة من الأهمية.

رسالة المجلة:

- الإسهام في نشر ثقافة لسانية عالِمة.
- تطوير البحث اللساني في الثقافة العربية.
- مواكبة مستجدات البحث اللساني وتحولاته المعرفية.
- إطلاع الباحثين والمهتمين على أهم ما يكتب وينشر في مجال اللسانيات.
- الاهتمام بانفتاح الحقل اللساني وحواره مع التخصصات الأخرى بالتركيز على الدراسات البينية.

خصوصية المجلة:

- تنشر المجلة البحوث والدراسات الجادة في مجال اللسانيات.
- تسعى المجلة إلى مواكبة مستجدات البحث اللساني من خلال ترجمة البحوث والدراسات التي تنشر في أهم المجلات اللسانية العالمية.
- إثارة نقاش حول أهم القضايا اللسانية المعاصرة.

شروط نشر البحوث والدراسات:

- تنشر المجلة البحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر إلى أي جهة أخرى.
- تكون المواد المرسلة للنشر ذات علاقة باللسانيات، سواء أكانت دراسات وبحوثا نظرية وتطبيقية، أم بحوثا مترجمة.
- تلتزم البحوث بالأصول العلميّة المتعارف عليها.
- تقدَّم البحوث وفق شروط النّشر في المجلّة كما هو منصوص عليها على موقع المجلة.
- لا يقل عدد كلمات البحث عن 5000 كلمة ولا يزيد عن 9000 كلمة، بما في ذلك الملاحق.

شروط نشر مراجعة الكتب:

- تنشر المجلة مراجعات للإصدارات الحديثة، سواء أترجمت إلى اللغة العربية أم لم تترجم بعد.
- يجب أن يراعى في عرض الكتب الشروط الأساسيّة الآتية:

بروتوكول النشر في المجلة

- أن يكون الكتاب المراجع ضمن اهتمامات المجلة.
- أن يبنى اختيار الكتاب على أسس موضوعيّة: أهميّة الكتاب، قيمته العلميّة، إغناؤه لحقل المعرفة، والفائدة من عرضه ومراجعته.
- أن يكون الكتاب قد صدر خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- كما يجب أن تراعي المراجعة الشروط الآتية:
- الإشارة إلى عنوان الكتاب، ومؤلفه، وفصوله، وعدد صفحاته، وجهة النشر، وتاريخ النشر.
- التّعريف بمؤلّف الكتاب بإيجاز، وبالمترجم (إن كان الكتاب قد ترجم إلى اللغة العربية).
- الوقوف على مقدّمات الكتاب الأساسية: الأهداف، المضامين العامة، المصادر والمراجع، المنهج، المحتويات...
- عرض مضامين الكتاب عرضا وافيا وتحليلها تحليلًا ضافيا، مع الوقوف على أهم الأفكار والمحاور الأساسيّة، واستخدام الأدوات النقديّة والمنهج المقارن بينه وبين المراجع المعروفة في الحقل المدروس.
- يتراوح عدد كلمات المراجعة بين 2000 و3000 كلمة، وتقبل المراجعات التي يصل عدد كلماتها 4000 كلمة، إذا ركزت على التّحليل والمقارنة.

التوثيق في المجلة:

تعتمد المجلة نظام التوثيق APA (جمعية علم النفس الأمريكية) الإصدار السابع (7)، ويمكن الاطلاع على تفاصيل التوثيق على موقع المجلة، أو موقع الجمعية.

مرفقات ضروريّة للنّشر:

- يُرفق بالبحوث المقدمة للنشر في المجلة:
- البحث الأصل إذا كان البحث مترجما، مع توثيق النص الأصل توثيقا كاملا.
- ملخص البحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنجليزية، لا يقل عن 250 كلمة ولا يزيد عن 300 كلمة.
- جرد للكلمات المفاتيح (لا يقل عن خمس كلمات ولا يزيد عن سبع كلمات)
- سيرة موجزة للباحث (لا تزيد عن 200 كلمة) باللغة العربية واللغة الإنجليزية.
- السيرة الذاتية المفصّلة للباحث.

للاطلاع على تفاصيل أخرى للنشر انظر موقع المجلة.

إجراءات النّشر:

- ترسل جميع المواد على موقع المجلة (**إنشاء طلب نشر**).
- سيتوصل الباحث بإشعار بإرسال بحثه حال استكمال شروط الإرسال.
- تلتزم المجلة بإخطار صاحب البحث في أجل أقصاه عشرة أيام بقبول البحث أو رفضه شكلا، وبعرضه على المحكمين في حالة استيفائه لشروط النّشر في المجلة ومعاييره.

بروتوكول النشر في المجلة

- تُرسل المواد التي تستجيب لمعايير النشر للتحكيم على نحو سري.
- يخبر الباحث بنتائج التحكيم (قبولا أو رفضا) في أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ إشعاره باستيفاء المادة المرسلة للشروط الشكلية وعرضها على المحكمين.
- إذا رفض البحث فإن المجلة غير ملزمة بإبداء الأسباب.
- إذا طالب المحكمون بإجراء تعديلاتٍ على أيّ بحث؛ يخبر الباحث بذلك، ويتعين عليه الالتزام بالآجال المحددة لإجراء التعديلات المطلوبة.
- تفرض المجلة أن يلتزم الباحث بالتحرير والتدقيق اللّغوي، وفق الشروط المعمول بها في الدّوريّات العالميّة.
- تحتفظ المجلة بحق إعادة نشر البحث بأي صيغة تراها ذات فائدة، وإخطار الباحث بذلك.
- لا يحق نشر أي مادة بعد تحكيمها وقبولها للنشر قبولا نهائيا وإخطار صاحبها بذلك.
- يمكن للباحث إعادة نشر بحثه بعد مرور سنة من تاريخ نشره، شريطة إخبار المجلة بذلك.
- لا تدفع المجلة تعويضا ماديّا عن الموادّ التي تنشرها، ولا تتقاضى أيَّ مقابل مادّي عن النشر.

لا تعبر البحوث المنشورة عن رأي المجلة
ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية
يتحمل الباحث وحده المسؤولية القانونية لبحثه

البريد الإلكتروني للمجلة

linguist@linguist.ma
linguistflshr@gmail.com

للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمجلة

https://linguist.ma

شارك في هذا العدد

أ. د. **حافظ إسماعيلي علوي**: أستاذ اللسانيات وتحليل الخطاب في قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الشارقة بـالإمارات العربية المتحدة، وقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، المملكة المغربية. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة الحسن الثاني، بالدار البيضاء، المملكة المغربية، عام 2004 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات، واللسانيات القانونية، وتحليل الخطاب...

أ. د. **خليفة الميساوي**: أستاذ اللسانيات العامة والتداولية وتحليل الخطاب بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية، وبالمعهد العالي للغات بجامعة قرطاج بتونس. حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم اللغوية من جامعة ليون 2 بفرنسا، وحاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات العامة من المعهد العالي للغات بتونس بجامعة قرطاج بتونس 2008. تدور اهتماماته البحثية حول التداولية وتحليل الخطاب والمصطلحية والترجمة.

أ. د. **علي الشبعان**: أكاديمي وباحث متخصص في اللغة العربية وآدابها، مع تركيز على تحليل الخطاب، ومناهج النقد الحديث، ونظريات الترجمة. حصل على درجة الدكتوراه في تحليل الخطاب ومناهج النقد الحديث من جامعة منوبة في تونس. عمل أستاذا مساعدا في جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل في المملكة العربية السعودية وشغل منصب أستاذ مشارك في جامعة القيروان بتونس، ويعمل حاليا أستاذا في كلية الآداب بجامعة الوصل في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

أ. د. **عماد عبد اللطيف**: أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب في بقسم اللغة العربية، بجامعة قطر. درس بجامعتي القاهرة المصرية ولانكستر الإنجليزية. مؤسس «بلاغة الجمهور»، وهو حقل معرفي يدرس الاستجابات البليغة للجمهور، ورئيس تحرير مجلة «خطابات». نشر الدكتور عبد اللطيف عشرات المقالات وفصول الكتب في مجلات ودور نشر منها لوهارمتان، وروتليدج، وليدن، وبريل، وأكسفورد، وجون بنجامينز، وغيرها.

أ. د. **مبارك حنون**: باحث وأكاديمي مغربي متخصص في اللسانيات والصوتيات والترجمة. شغل مناصب أكاديمية وإدارية، منها أستاذ باحث بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس (1982–1995)، وأستاذ بجامعة الأخوين بإفران (1995–2000)، ومدير المدرسة العليا للأساتذة بمكناس (2000–2003)، ومدير أكاديمية جهة

شارك في هذا العدد

سوس ماسة درعة (2003–2010)، وأستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس أكدال بالرباط (2010–2013)، وأستاذ بجامعة قطر (2013–2020)

أ. د. محمد الصحبي البعزاوي: أستاذ اللسانيات في قسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الوصل بـالإمارات العربية المتحدة. حاصل على درجة الدكتوراه في اللسانيات من جامعة منوبة، بالجمهورية التونسية، عام 2007 تدور اهتماماته البحثية حول اللسانيات النظرية والتطبيقية، قضايا المعجم، اكتساب اللغة، وتعليمية العربية.

أ. د. مختار زواوي: أستاذ بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر. باحث ومترجم ومحكم في اللسانيات، والسيميائيات، وترجمة النص القرآني. حاصل على الدكتوراه في السيميائيات من جامعة سيدي بلعباس عام 2012، ويدرس بها مادتي اللسانيات العامة واللغة الفرنسية بقسم اللغة العربية وآدابها.

أ. د. وليد العناتي: أكاديمي وباحث متخصص في اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية. حصل على درجة البكالوريوس والماجستير في اللغة العربية من الجامعة الأردنية، ثم نال درجة الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من الجامعة نفسها. شغل عدة مناصب أكاديمية، منها أستاذ في جامعة قطر وجامعة البتراء في الأردن، وأستاذ في مركز الدراسات العربية بالخارج (CASA) التابع لجامعة هارفارد في الأردن. تدور اهتماماته البحثية حول تعليم العربية للناطقين بغيرها، واللسانيات الحاسوبية العربية، وتحليل الخطاب، واللسانيات الجنائية.

د. عبد الفتاح الفرجاوي: باحث في اللسانيات والنحو التوليدي بالجامعة التونسية، متحصل على الدكتورا في اللغة والآداب العربية، جامعة منوبة، تونس 2004. مهتم بقضايا النحو واللسانيات والمعجم والدلالة.

اللساني linguist
مجلّة فصلية دولية محكمة متخصصة في اللسانيات تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الخامس بالرباط

شارك في تحكيم مواد هذا العدد

- احمياني عثمان
- البعزاوي محمد الصحبي
- بودرع عبد الرحمن
- الحلوي عبد الرحيم
- حنون مبارك
- الشبعان علي
- الطايفي البرنوصي حسيبة
- العناتي وليد
- غلفان مصطفى
- الميساوي خليفة

فهرس المحتويات

افتتاحية العدد
أ.د. ليلى منير 10
لغة بأكثر من رأس ومآل الازدواجية اللغوية بالمغرب
أ. د. مبارك حنون 11
البحث عن جوهر اللغة
أ. د. مختار زواوي 56
العربية والتعدد اللهجي
د. عبد الفتاح الفرجاوي 82
صيغ الثلاثي المجرد في العربية
أ. د. محمّد الصّحبي البعزاوي 98
تحليل الخطاب
أ. د. خليفة بن الهادي الميساوي 121
في الْحِجَاجِ التَّأْوِيليّ أو كيف تُبعث الخِطابة من رمادها؟...
أ. د. علي الشبعان..... 145
بلاغة الجمهور والمعارف النقدية
أ. د. عماد عبد اللطيف 173
الحقوق القانونية للأقليات اللغوية في الاتحاد الأوروبي
أ. د. حافظ إ. علوي 192
اكتساب اللغة الثانية
أ. د. وليد العناتي..... 212

صيغ الثلاثي المجرد في العربية

بحث في تراتبية الصيغ الصرفية دلاليا

أ. د. محمّد الصّحبي البعزاوي

جامعة الوصل – دبي

mohamed.baazaoui@alwasl.ac.ae

https://orcid.org/0000-0002-2942-9658

الملخّص

يتنزل هذا البحث في سياق إعادة النّظر في صيغ الثلاثي المجرد في العربية بالتعمّق في كيفية تصنيفها وفي الخصائص التي حملت القدامى على اعتبارها أوائل صيغية، فضلا عن التعمّق في السمات التي حملتهم على اعتبار [فَعَلَ] أمّا للباب وعنصرا طرازيا ضمن المجموعة. ونقصد بهذا التصوّر إعادة النّظر فيما أنجزه النحاة من تصنيف للصّيغ الصّرفية مكّنهم من مجاوزة ما يوجد بينها من تنوّع واختلاف ومن تبويبها وتصوّرها بطريقة غير فوضوية. ورغم كون هذا الاختيار قد يكون كافيا في حدّ ذاته إلاّ أنّ ما دعانا إلى العودة إلى هذا المبحث ما لاحظناه من قصور في عدد من الدراسات الحديثة المهتمة بهذا المبحث. فقد بدت لنا قاصرة عن تمثّل الخلفية النّظرية التي كانت توجّه النّحاة في تعاملهم مع مبحث الصّيغ وهو ما جعلها، في رأينا، غير كافية وصفيا. وبدا لنا صنف من الدّراسات أيضا في حاجة إلى مزيد تعميق النّظر فيما كتبه النّحاة في الموضوع لمراهنة أصحابه على المقتضيات التعليمية للصّيغ وما يتطلّبه ذلك من اختيارات منهجية ومن عمليات انتقاء من شأنها أن تهمل أهمّ ما تتميّز به الصّيغ من خصائص.

الكلمات المفاتيح: تراتبية – طراز- فعل - سمة دلالية - صنف - صيغة – صيغة صرفية .

THE FORMS OF THE TRILATERAL ROOT IN ARABIC

A study on the Semantic Hierarchy of Morphological forms

Prof. Mohamed Sahbi Baazaoui
Al-wasl Unnversity
mohamed.baazaoui@alwasl.ac.ae
https://orcid.org/0000-0002-2942-9658

ABSTRACT

This research is part of a re-examination of the basic trilateral forms in Arabic by having a profound investigation of how they were categorized and the characteristics that led the ancients to consider them as formative beginnings, as well as the features that led them to consider [Fa›al] as the model and (proto)typical element within the group. We intend to reconsider the classification of adjectival forms, which enabled the grammarians to overcome the diversity and differences between them and to categorize and visualize them in a non-arbitrary way. Although this choice may be sufficient in itself, what prompted us to return to this topic was the shortcomings we noticed in a number of recent studies interested in this topic. They seemed to fall short of representing the theoretical background that guided the grammarians in their dealings with the study of forms, which made them, in our opinion, insufficiently descriptive. A number of studies also seemed to be in need of a more in-depth examination of what grammarians have written on the subject because of their reliance on the teaching requirements of forms, which requires methodological choices and selection processes that would neglect the most important characteristics of forms.

Keywords: Hierarchy – Model – Verb – Semantic Feature – Category – Form – orphological Form

تمهيد:

نسعى بهذا العمل إلى العودة إلى صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بالبحث في مظاهر انتظامها ووصفها باعتبارها صنفا من أصناف الصّيغ التي عدّها النّحاة بحكم ما تتميّز به من سمات دلالية أوائل صيغية[1]. وقد رأينا لتحقيق الغرض من هذا البحث أن ندقّق النّظر في الملاحظات التي برّروا بها ما يوجد بين [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] من صلات لمعرفة ما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص وللوقوف على ما تتميّز به [فَعَلَ] من سمات دلالية تسمح لها بأن تكون بعبارة النّحاة «أمّا للباب»[2].

فالموضوع وإن كان يهدف إلى مناقشة عدد من المسائل الصّرفية الدّلالية ناتج، في رأينا، عن تصوّر نظري واحد يقرّ بتعامل النّحاة العرب مع الوحدات المكوّنة للأصناف بالنّظر إلى ما يوجد بينها من قواسم مشتركة. وينجرّ عن هذا التصوّر إعادة النّظر فيما أنجزوه من تصنيف للصّيغ الصّرفية مكّنهم من مجاوزة ما يوجد بينها من تنوّع واختلاف ومن تبويبها وتصوّرها بطريقة غير فوضوية. غير أنّ تصنيف الصّيغ على النّحو الذي بدت عليه في المصنّفات النّحوية يدعو إلى التّساؤل عن الأدوات التي اعتمدوها في البحث عن انتظام تلك الصّيغ وعن مدى وجاهة تلك الأدوات المستعملة في وصف [فَعَلَ] وتمييزها من [فعِلَ] و[فعُلَ] رغم ما يوجد بين صيغ الثلاثي المجرّد من تقارب يختزل أشكال الثّلاثي المجرّد الأوّليّة.

فالعودة إلى هذا المبحث لم تكن متولّدة من فراغ وإنّما هي مبنية على ما لاحظناه من قصور في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية عموما ومع صيغ الثّلاثي المجرّد على وجه

---

(1) يذكر في هذا السّياق أنّ ابن جنّي قد شدّد على ما يوجد بين صيغ الثّلاثي وصيغ الرّباعي من فروق واعتبر صيغ الثّلاثي: «أكثر استعمالا وأعمّ تصرّفا وهـ(ي) **كالأصل** للرّباعي» (ابن جني، 1955، ص. 375). وأضاف في السّياق ذاته بأنّهم لمّا: «أحكموا **الأصل الأوّل** الذي هو الثّلاثي... قلّ حفلهم بما وراءه كما أنّهم لمّا أحكموا أمر المذكّر في التثنية، فصاغوها على ألفها، لم يحفلوا بما عرض في المؤنّث من اعتراض علم التأنيث بين الاسم وبين ما هو مصوغ عليه من علمها، نحو قائمتان وقاعدتان» (ابن جني، 1955، ص. 375- 376).

(2) اعتبار[فَعَلَ] «صيغة أوّلية» من المعطيات التي استقرّت في اللّسانيات الحديثة أيضا واعتمدها كثير من اللّسانيين الذين اهتمّوا بصيغ الأفعال في العربية وبما يكون بينها من صلات. وقد عدّوها صيغة منطلقا/ أساسا «basic pattern» في تعاملهم مع صيغ الثلاثي المجرّد معتبرين حركة عين الفعل مقياسا تتحدّد انطلاقا منه دلالة الصّيغة وموضعها في علاقتها بأخواتها في السلّم الصّيغي، يمكن التوسّع في هذه الملاحظة بالعودة إلى: (Glanville، 2018، ص. 26).

الخصوص. فقد بدت لنا عديد الدّراسات المهتمّة بالموضوع، كما سيتّضح لاحقا في ثنايا البحث، قاصرة عن تمثّل الخلفية النّظرية التي كانت توجّه النّحاة في تعاملهم مع مبحث الصّيغ وهو ما جعلها، في رأينا، غير كافية وصفيا. وبدا لنا صنف من الدّراسات أيضا في حاجة إلى مزيد تعميق النّظر فيما كتبه النّحاة في الموضوع لمراهنة أصحابه على المقتضيات التعليمية للصّيغ وما يتطلّبه ذلك من اختيارات منهجية ومن عمليات انتقاء من شأنها أن تهمل أهمّ ما تتميّز به الصّيغ من خصائص[1].

فرضية هذا البحث الأساسية أنّ صيغ الثلاثي المجرّد على بساطتها مقارنة بصيغ الثلاثي المزيد وصيغ الرّباعي متفاوتة في تمثيلها للصنف الذي تنتمي إليه. وهي تكوّن «تراتبية صيغية» نعتبرها من المداخل الأساسية في تفهّم تلك الصّيغ وفي التعرّف على الصّيغة المؤهّلة أكثر من غيرها لتكون أفضل ممثّل للصّيغ المكوّنة لصنف الأفعال الثّلاثية المجرّدة رغم إقرار بعض الدّارسين من الذين اهتمّوا بهذا الصّنف من الصّيغ بكون [فعَلَ] «بنية محايدة» مقارنة بـ[فعِلَ] و[فعُلَ] (الزنّاد، 2017، ص. 47).

أمّا الفرضية الثانية فتتمثّل في كون صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية بناء على تولّدها كلّيا من حركة المقطع الثاني خلافا لباقي صيغ الأفعال الصّرفية، متوقّفة على خصائص [ـُ] و[ـَ] و[ـِ] وإن كانت أوّلية الضمّة [ـُ] على الفتحة [ـَ] والكسرة [ـِ] استنادا إلى معايير تصنيفها نطقا، لا تعني أسبقية [فَعُلَ] على [فَعَلَ] و[فَعِلَ][2]. فمفاد هذه الفرضيّة أنّ ما تتميّز به الفتحة [ـَ] من انفتاح ناتج عن تمدّد اللّسان في قعر التجويف الفموي دون أن يتكوّم في الخلف أو في الأمام كما في إنجاز الضمّة [ـُ] أو الكسرة [ـِ] يجعلها أخفّ منهما، فتكون [فَعَلَ] بهذا الاعتبار، أي بمجيء المقطع

(1) نشير في هذا الباب إلى أنّ نقل الصّيغ الصرفية تعليميا بهدف تكوين معرفة نحوية مدرسية تحقق الأهداف المنوطة بدرس اللّغة قد أدى إلى حدوث إخلالات معرفية عديدة أهمّها عدم الالتزام بما يوجد بين الصّيغ من علاقات. فقد انبنى النّحو المدرسي على استقلال الصّيغ وعلى المعنى الأوّل الذي تفيده كلّ صيغة دون التنبّه إلى المعاني الثّواني التي يمكن أن تفيدها ولاسيما معاني الصّيغ التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها. ولذلك فإنّ «النّحو التعليمي»وإن كان ضرورة يستلزمها تأويل المدوّنة النحوية القديمة بحسب الحاجيات العلمية والبيداغوجية الرّاهنة، لم يستثمر من «النّحو الضّمني» سوى جزء يسير بعد إخضاعه لضروب من الانتقاء تمثل تأويلا له يعيد إنتاجه وفق مقتضيات المعرفة المدرسية. (ينظر المبخوت، 2004)

(2) يمكن التوسّع في خصائص الحركات وفي معايير تصنيفها نطقا بالعودة إلى (براهم، د.ت، ص ص. 124-111).

الثّاني منها مفتوحا، أخفّ من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] كما سيتّضح في الفقرات اللاّحقة من البحث.

فنحن نحاول بدراسة هذه الجوانب أن نعيد النّظر في كيفية استيعاب القدماء صيغ الثلاثي المجرّد بوسائل منهجية ومعرفية مغايرة، ولو جزئيا، لما استقرّ في عدد من الدّراسات المهتمّة بالموضوع من طروحات. ومع أنّ هذا الإجراء يقتضي بالضّرورة اختيار النّظريّة اللّسانية الأوفى في وصف الموضوع وتفسير كيفية اشتغاله وما يقتضيه ذلك من إلمام بالنّظريات اللّسانية المتّصلة به، فقد رأينا بناء على تمييز النّحاة بين الصّيغ الصّرفية باعتماد فكرة الأصناف وما تفترضه من تراتبية بين الصّيغ المكوّنة لكلّ صنف أن نؤكّد على مظاهر التّعامل غير المباشر بين النحو العربي والمقاربات اللّسانية الحديثة من خلال الاستفادة من بعض مبادئ تلك المقاربات وأهمّها مبدأ «التّراتبية العرفانية» (cognitive hiérarchie) لوعينا بكون الصّيغ ليست متساوية في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته وكون المبدأ في حدّ ذاته مكوّنا من مكوّنات نظريّة «الطّراز» (Prototype du Théorie) التي تنبني بدورها على فكرة تفاوت العناصر/ الوحدات المنتمية إلى نفس المقولة في مدى تمثيلها لها (représentativité de échelle)، على اعتبار أنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (scalaire structure). وقد رأينا في هذا السّياق رغم تعدّد المداخل اللّسانية المهتمّة بتولّد الصّيغ وانتظامها، الاستفادة أيضا من «مبدأ التوجيه»[1] (direction de Principe) ومن المصطلحات المتّصلة به من قبيل «القرب» (rapprochement) و«البعد» (éloignement) و«نقطة الاستراحة» (point de repos) واستثمارها في التّعامل مع صيغ الثلاثي المجرّد وإعادة وصفها على نحو يوضّح خصائصها ويبرز ما يوجد بينها من مراتب.

(1) يذكر في هذا السياق أنّ مبدأ التوجيه (Principe de Direction) قد اعتمده كلّ من «بلانيد» (Planude) و«وندت» (Wundt) وهيلمسلاف (Hjelmslev) في إطار التفريق بين الحالات الإعرابية وما تعبّر عنه من وظائف.وقد وصلوا بهذا المبدأ ثنائية (قرب/ بعد) (rapprochement éloignement) وأضافوا إليها عبارة (نقطة الاستراحة) (repos de point) وجعلوا من الجهاز المصاحب له مدخلا وصفيا هامّا في التعرّف على نظام الحالات الإعرابية (Hjelmslev، 1972، ص. 39). وقد بدا لنا أنّه مدخل مناسب للتعرّف على نظامية صيغ الثلاثي المجرّد في العربية وعلى تحديد الصّيغة الأنسب في مدى تمثيلها لصنف الثّلاثي المجرّد على ما سيتّضح في البحث لاحقا.

1. خصائص صيغ الثلاثي المجرّد الشّكلية والدّلالية:

لم يختلف النحاة في اعتبارهم [فَعَلَ] و[فَعِلَ] و[فَعُلَ] صيغا بسيطة شكليا مقارنة بباقي الصيغ الصرفية للأفعال. وقد وصفوا الصّيغ المذكورة في هذا السياق بـ«الثّلاثية» على اعتبار أنّ الأصل في هذه الصّيغ أن تكون كما قال الخليل على ثلاثة مقاطع/ أحرف: «حرف يُبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه» (الخليل، 1967، 1/ 58)[1]. وقد خلّصوا هذه الصّيغ من باقي الصّيغ التي تشاركها في صفة «ثلاثي» بوصفها بـ«المجرّدة» مقارنة بالصّيغ «المزيدة»[2]. وكوّنوا بها صنفا من أصناف الأفعال اتّسم، في نظرهم، باتّفاق مكوّناته في حركة المقطع الأوّل وتمايزها في حركة المقطع الثّاني منها على أساس الاختلاف بين الحركات الثلاث في النّظام الصوتمي العربي[3].

وقد دعاهم اهتمامهم بما تفيده الصّيغ من دلالات إلى تقليب النّظر في الحقول الدّلالية التي يمكن أن تفيدها كلّ صيغة. فأرجعوا [فَعِلَ] إلى[الأعراض] و[الهيج] و[الحلى والعيوب][4]، ووصلها سيبويه بالدّلالة على الأدواء (1990، 4/ 17). وألحق بها ما كان من الذّعر والخوف: «لأنّه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه» (سيبويه، 1990، 4/ 18). في حين عدَّ [فَعُلَ] مضموم العين، دالّة على الخصال التي تكون في الأشياء وهي الموصوفة بالحسن أو القبح» (سيبويه، 1990، ص. 28). وقد وصفها الرّضي بكونها «أوصافا مخلوقة» (الأستراباذي، ت. 688هـ، 1982، 1/ 84) وأجرى بعض الصّيغ من «غير الغريزة» مجراها إذا كان لها: «لُبْثٌ ومُكْثٌ

(1) يمكن أن نذكر في هذا الشّأن التمييز الذي أحدثه الفخر الرّازي بين «رتب الكلم في الكلام» و«رتب الحروف في الكلمة». فقد اعتبر أنّ: «رتب الكلم في الكلام المفيد أمر عقلي ورتب الحروف في الكلمة أمر وضعي» (الرّازي، 1992، ص. 200).

(2) يميّز ابن يعيش في هذا السياق بين ضربي الثلاثي بقوله: «فالثلاثي يكون مجرّدا من الزّيادة وغير مجرّد منها، فالمجرّد ثلاثة أبنية فعل بفتح العين وفعل بالكسر وفعل بالضمّ» (ابن يعيش، ت 643هـ، د.ت، 7/ 152).

(3) يمكن التوسّع في هذه الفكرة بالعودة إلى: (الزنّاد، 2017، ص. 45 وما بعدها).

(4) ذكر الرّضي في هذا السيّاق أنّ: «فَعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها نحو سقِمَ ومرِضَ وحزِنَ وفرِحَ ويجيء الألوان الحلى والعيوب كلّها عليه... والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه» (الأستراباذي، 1982، ج. 1، ص. 71–72).

نحو حلُمَ وبرُعَ وكرُمَ وفَحُشَ» (الأستراباذي، 1982، 1/ 84). وعدّوا [فَعَلَ] لبساطتها وقربها من الحروف الأصول المكوّنة للجذر، غير مختصّة بمعنى من المعاني وليس لها ضابطة كضوابط المعاني المذكورة. وعلى ذلك وصفوها بكونها: «صيغة واقعة على معان لا تكاد تنحصر توسّعا فيه لخفّة البناء واللّفظ» (ابن يعيش، ت. 643هـ، د.ت، 7/ 156 – 157).

ورغم ما تتميّز به [فَعَلَ] من «خفّة البناء» و«عدم اختصاصها بمعنى من المعاني» على ما سيتّضح لاحقا، فقد أرجعها سيبويه إلى معناها الغالب عليها وخصّها بباب وسمه بباب» الأفعال التي هي أعمال» (سيبويه، 1990، 4/ 5). وميّز بين الأعمال على أساس «ما يُرى» و«ما يُسمع» (سيبويه، 1990، 4/ 6)[1]. وألحق [فَعَلَ] الذي مضارعه [يفعَلَ] بـ[فَعَلَ/ يفعُلَ] و[فَعَلَ/ يفعِلَ] لكونهما أدخل في الدّلالة على الحدوث. فاعتبر [فَعَلَ/ يفعُلَ] و[فعَلَ/ يفْعِل] أصلين في حين جعل من [فعَلَ/ يفعَلَ] أقلّ منهما درجة وألحقها بهما على جهة إلحاق الفروع بالأصول.

ويبدو انطلاقا من المدوّنة النّحوية اللاّحقة لسيبويه أنّ النّحاة قد نحوا هذا المنحى حين اعتبروا بناء على ما بين الحركات من تناوب صوتي باب [فَعَلَ]: «إنّما هو يفْعِل ويفْعُل داخل عليه» (ابن جنّي، 2000، 1/ 186). وقد دقّق ابن جنّي أوّلية [فَعَلَ/ يفعِلَ] بما يوجد بين الحركات من تقارب. فمضارع [فَعَلَ]: «في أكثر الأمر يفعِلَ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها» (ابن جنّي، 2000، 1/ 187). واشترط الزّمخشري (1990، ص. 331)[2] مجيء مضارع [فعَلَ] على [يفعَلُ] إذا كانت عينه أو لامه أحد حروف الحلق، رغم مجيء حركة عين المضارع [يَفْعُلَ] على حركة عين الماضي [فَعُلَ] دون قيد أو شرط. فمضارع [فَعُلَ]: «لا يجيء مختلفا (ولذلك) لم يحذفوا فاء وضُؤ، ولا وطُؤ، ولا وضُعَ، لئلاّ يختلف بابٌ ليس من عادته أن يجيء مختلفا» (ابن جنّي، 1955، 1/ 378)[3].

---

(1) وصف السّيرافي المقصود بـ«ما يُرى من العمل»بقوله: «يعني بالأعمال التي تُرى الأعمال المتعدّية لأنّ فيها علاجا من الذي يوقعه للذي يوقع به، فتُشاهد وتُرى» (سيبويه، 1990، 4/ 6).

(2) لمزيد التوسّع في الفكرة يمكن العودة إلى (البعزاوي، 2014، ص. 165 وما بعدها).

(3) يبرّر ابن جنّي موافقة حركة عيني الصّيغة [فَعُلَ/ يفَعُلَ] بقوله: «وأمّا موافقة حركة عينيه فلأنّه ضرب قائم في الثّلاثي برأسه، ألا تراه غير متعدّ البتّة، وأكثر باب فعَلَ وفعِلَ متعدّ. فلمّا جاء هذا مخالفا لهما وهما أقوى وأكثر منه خولف بينهما وبينه، فووفق بين حركتي عينيه، وخولف بين حركتي عينيهما» (1955، ج. 1، ص. 376).

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فإنّ اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد صيغا بسيطة وجعلها ضمن صنف بعينه لا يعني بالضّرورة إقرارهم بتكافئها من حيث انتماؤها إلى ذاك الصّنف. فقد شدّدوا على تفاوت تلك الصّيغ وعلى ما يوجد بينها من مراتب. واعتمدوا جهازا مصطلحيا واصفا في علاقة بالصّيغ الصرفية عموما وبصيغ الثلاثي المجرّد على وجه الخصوص، من قبيل (مجرّد/ مزيد)، (ثلاثي/ رباعي)، (خفيف/ ثقيل)، (أصل/ فرع)...، وهو جهاز يعكس اختياراتهم الوصفية ويساهم في تفهّم المجال الذي نظروا من خلاله إلى قضايا الصّيغة. ولعلّ اعتمادهم حركة المقطع الثّاني في التفريق بين صيغ الثلاثي واهتمامهم بكيفية اشتقاق الصّيغة باعتماد ثنائية (مجرّد/ مزيد) يدلّان على أنّ «الصّيغ» ليست قضية صرفية فقط بل هي من القضايا الواقعة عندهم، في مجال تنافس بين الظاهرة الصوتية وبين الاشتقاق والتّصريف والمعجم[1] وأنّ التّعامل معها وتمييز الواحدة منها من الأخرى، يضع في الاعتبار ضرورة التّعامل مع مختلف هذه الفروع كما سيتّضح في الفقرات الموالية من البحث.

1.1. وقوع [فَعَلَ] على معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه:

لقد اعتبر النحاة [فَعَلَ] «المتواخية» مع [فعِلَ] و[فعُلَ] في سمتي «ثلاثي» و«مجرّد»[2]، مختلفة عنهما بالنّظر إلى ما تتميّز به من خصائص شكلية أهمّها عندهم «خفّة البناء». وقد ترتّب على ذلك وقوعها على معان كثيرة تجاوز بعبارتهم «المرئيّ»

(1) يمكن أن نشير في هذا الباب إلى مصنّف شكري الشّريف بعنوان «مظاهر من انتظام المعجم» (2015) وقد اهتمّ فيه صاحبه بصيغة [فعُلَ] باعتبارها عنصرا معجميا يلعب دورا أساسيا في تحديد تصوّراتنا للموجودات وللعلاقات الرّابطة بينها. وينبني هذا التصوّر على اعتبار المعجم مكوّنا من مكوّنات النّحو بقطع النّظر عن منزلة هذا المكوّن في علاقته بباقي المكوّنات.وهو بهذا الاختيار ينخرط في اتّجاه لساني عامّ يعود إلى ثمانينات القرن الماضي ويتمثّل في إعادة الاعتبار للمعجم ضمن المباحث اللّسانية وذلك بتنامي الاهتمام به وتعديل الفرضيات التي كانت معتمدة في شأنه.

(2) عبارة «متواخية» عبارة استعملها ابن يعيش في التفريق بين الأفعال الدّالة على العلم والظنّ والشكّ وقد ذكر في هذا الباب سبعة أفعال هي علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت. وعدّ الثلاثة الأول: «متواخية لأنّها بمعنى العلم والثّلاثة التي تليها متواخية لأنّها بمعنى الظنّ وزعمت مفرد لأنه يكون من غير علم وظنّ والغالب عليه القول عن اعتقاد» (ابن يعيش، د.ت، 78/ 7).

لـ«غير المرئيّ» من الأعمال (سيبويه، 1990، 4/ 6؛ ابن يعيش، د.ت، 7/ 157). وعلى هذا وصفها ابن يعيش بكونها ممّا يقع على: «معان كثيرة لا تكاد تنحصر توسّعا فيه(...)». وقد ذهب في هذا السياق إلى ربط «كثرة الاستعمال» بـ«خفّة البناء» فجعل من «الخفّة والثّقل» ومن كثرة الاستعمال وقلّته»سمات دلالية تنضاف إلى سمات «ثلاثي» و«مجرّد» في وصف الصّيغ المتّصفة بها.

لم يخالف الرّضي ما ذهب إليه ابن يعيش في ربطه خفّة [فَعَلَ] بـ«كثرة الاستعمال». فقد ذكر في هذا الباب أنّ [فَعَلَ]: «لم يختصّ بمعنى من المعاني، بل استُعمل في جميعها لأنّ اللّفظ إذا خفّ كثر استعماله واتّسع التصرّف فيه» (الأستراباذي، 1982، 1/ 70). ومن مظاهر اتّساع التصرّف في [فَعَلَ] فيضانها دلاليا على [فعِلَ] و[فعُلَ] وإن كان المعنى الغالب عليها «العمل» أو «ما يفيد الحدوث» في مقابل «الثّبوت» في [فعُلَ] الدالّة على الأوصاف المخلوقة. فـ[فعَلَ] التي تدلّ على العمل والحركة يمكن أن تدلّ بضرب من الاتّساع والتصرّف على معاني [فَعِلَ] و[فعُلَ]. فهي مستعملة لوصف الأحداث: «التي تشارك فيها الذوات ولوصف صفاتها «الثابتة» وهي الخصال التي تكون في الأشياء، وصفاتها «المتحوّلة» وأكثرها الأعراض من العلل والأحزان وأضدادها» (الزمخشري، 1990، ص. 332).

يتبيّن من المقارنة بين دلالات صيغ الثّلاثي المجرّد، أنّ عدم اختصاص [فَعَلَ] بمعنى من المعاني قد مكّنها من أن تشغل موضع الممثّل الأوفى لصيغ الثلاثي المجرّد فهي البنية الأقرب إلى مركز المقولة المتحكّمة في هذا الصّنف من الصّيغ[1]. فقد عدّها ابن جنّي أصل أبنية الثّلاثي وعدّ ما كان منها على [يفعَلُ] أقلّ درجة ممّا كان على [يفعِلُ] و[يفعُل] (ابن جني، 2000، 1/ 186). واعتبر [يفعِلُ] مضارع [فَعَلَ] أصل المضارعات، فباب [فَعَلَ] إنّما هو: «يفعِلُ ويفعُلُ داخل عليه» (ابن جنّي، 2000، 1/ 186). وقد ذهب الزّمخشري المذهب نفسه حين اعتبر [فَعَلَ] غالبة في الاستعمال على [فعِلَ] و[فعُلَ] وعدّ [يفعَلُ] مضارع [فَعَلَ] أقلّ درجة من [يفعِلُ] و[يفعُلُ]

(1) نشير في هذا السياق إلى أنّ الإقرار بكون [فَعَلَ] الدّالة على العمل أدخل أصناف الصّيغ الثلاثية المجرّدة في الفعلية وذلك بحكم ما ينضاف: «إلى صيغته الدالّة على الحدوث والتجدّد بأصل الوضع من مضمون حدثي يجمع بين إفادة التغيّر والتحوّل والتأثير المادّي المحسوس» (السعدي، 2006، ص. 313).

(الزّمخشري، 1990، ص. 331). فوضع بذلك خطاطة هذا الصنف من الصّيغ في مظهريها الماضي والمضارع. وأقرّ بموجبها أصالة [فَعَلَ/ يفعِلُ] وتقدّمها على [فعِلَ] التي تكون للأعراض من الوجع وعلى [فعُلَ] التي تكون للطبائع والغرائز وإن كانت: «جميع الأفعال في المعنى صفات لفاعليها» (الأستراباذي، 1973، 4/ 244).

والملاحظ انطلاقا من التمييز الذي أقامه النحاة بين صيغ الثّلاثي في إطار حرصهم على تفهّمها واستيعاب الثّراء الملحوظ في المعطيات المتّصلة بها، أنّهم قد اعتمدوا علّة (الأصل والفرع) في التفريق بين تلك الصّيغ وهم يطمحون إلى تأصيل المبحث بضبط خصائص كلّ صيغة وتحديد خصائصها/ سماتها في علاقتها بباقي الصّيغ. وقد تمكّنوا في هذا الباب من استجلاء خصائص [فَعَلَ] ومنها «خفّة البناء» و«كثرة الاستعمال» و«غلبة الدّلالة على العمل» التي مكّنتها من أن تكون بعبارة سيبويه «أمّ الباب». ويبدو أنّهم لم يكتفوا بالمقارنة بين صيغ الثّلاثي المجرّد بل ذهبوا في تشقيق الصّيغة بالبحث في مضارعاتها الثّلاثة وتبرير أوّلية [يفعِلُ] على[يفعُلُ] وإن عُدّا مقارنة بـ[يفعَلُ] أصلين. وهو ما انتهى إليه ابن جنّي حين اعتبر مضارع [فَعَلَ] في: «أكثر الأمر يفعِلُ لمقاربة الكسرة الفتحة واجتماعهما في مواضع كثيرة وإمالة كلّ واحدة إلى صاحبتها» (ابن جني، 2000، 1/ 187).

المهمّ في هذا أنّ مقارنة [فَعَلَ] بباقي صيغ الثّلاثي المجرّد ودعم أوّليتها بغلبة «الأعمال» على «الحالات» و«الصفات» لم يحولا في نظرهم دون النّظر في المعاني التي يمكن أن تفيدها. وقد استعملوا في هذا السّياق عبارات من قبيل « يغلب عليها» و«أكثر استعمالها» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 75؛ الأستراباذي، 1982، 1/ 74) و«يكثر فيه» (الزمخشري، 1990، ص. 332) واحتاطوا في وصفها أكثر حين عدّوها: «غير مختصّة بمعنى من المعاني» (الأستراباذي، 1982، 1/ 70)، وهو ما يتّضح من خلال فيضانها على[فَعِلَ] و[فَعُلَ] متى تمحّضت للدّلالة على الحالات كما في قولك: (بَرَأَ/ يبرُؤُ) وهي حالة متغيّرة متبدّلة، وللدّلالة على معنى الصّفة كما في قولك: (طاب زيدٌ نفسا) التي تعني «وصف النّفس بالطّيب». فتكون الصّيغة في علاقتها بما بعدها كـ: «الصّفة في علاقتها بالموصوف إذ الفعل في الحقيقة «وصف في الفاعل» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 74) وإنّما أزالوا ذلك عن أصله لـ: «ضرب من المبالغة والتأكيد» (ابن يعيش، د.ت، 2/ 74)[1].

(1) انظر لمزيد التعمّق في هذا المسألة، (البعزاوي، 2014، ص. 164 وما بعدها).

ورغم إقرارهم بمشاركة [فَعَلَ] [فَعِلَ] و[فَعُلَ] في دلالتها على الحالات وعلى الصفات، فقد اعتبروا دلالتها على الحالات أكثر من دلالتها على «الصّفات» لكون «الحالات» متجدّدة متحوّلة كالأعمال وكون الصّفات ثابتة مستمرّة. فهي في الأغلب لأفعال الغرائز وهي: «أوصاف مخلوقة كالحسن والقبح والوسامة والقسامة والكبر والصّغر والطّول والقصر...ونحو ذلك» (الأستراباذي، 1982، 1/ 74). وعلى هذا فإنّ تصنيف صيغ الثّلاثي المجرّد بالنّظر إلى الحقول الدّلالية التي أفادتها قد حدّدت، في رأينا، الكيفيّة التي اهتدى بها النّحاة إلى اعتبار [فَعَلَ] صيغة أولى. بل إنّ وصفها بناء على خفّتها، بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني هو الذي حدا بالزنّاد إلى وصفها بكونها: «بنية مفرّخة لسائر البنى الفعلية المزيدة» (الزنّاد، 2017، ص. 50).

والملخّص في هذا، أنّ النحاة لم يتعاملوا مع الصّيغ وما تفيده من معان باعتبارها وحدات متفاصلة بل نظروا إليها باعتبارها وحدات متراتبة منضوية تحت صنف بعينه. وقد أقاموا الدّليل على تمحّض [فَعَلَ] للدلالة على «الحالات» أكثر من دلالتها على «الصفات» واتّخذوا من خاصيّة «التّفاوت في الدّلالة»[1] مدخلا للبحث في تراتبية تلك الصّيغ وفي سلّمية تمثيلها مقولة الفعلية كما سيتّضح في الفقرات الموالية من المبحث.

2.1. تداخل صيغ الثّلاثي المجرّد في الجذر وتباينها في المعنى الذي تفيده:

ذكرنا في فقرات سابقة أنّ النّحاة قد اعتمدوا من بين الخصائص التي اعتمدوها في التمييز بين صيغ الثلاثي المجرّد الحقول الدلالية قرينة تمييزية، ونبّهوا إلى اتّساع [فَعَلَ] لتفيد ما تفيده [فَعِلَ] و[فَعُلَ] من معان. ومع ذلك فهم لم يهملوا في وصفهم هذا الصنف من الصّيغ، أهميّة التداخل الحاصل بينها. ويمكن بالعودة إلى المعاجم العربية قديمها وحديثها وإلى ما ذكره اللّغويون من معطيات في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد تتبّع الصّيغ التي تكون متماثلة في الجذر متباينة في معناها المعجمي لمجيء حركة العين مفتوحة ومضمومة ومكسورة كما في قولك: [خَرَقَ] و[خَرِقَ] و[خَرُقَ] التي تعبّر عن ثلاثة معان متباينة. فقد جاء في «القاموس المحيط» من مادّة (خ، ر، ق):

(1) يمكن التوسع في مسألة التفاوت الدلالي بين الصيغ الصرفية في العربية إلى:
AL-Qahtani, D. M. (2004). *Semantic Valence of Arabic Verbs*. Librairie du Liban Publishers.

خَرَقَ الرجل: 1 – قطع المفازة 2 – الثوبَ شقّه
خرِقَ في البيت: أقام (فلم يبرح).
خَرُقَ بالشّيء: جهله.

على هذا النّحو يصبح الجذر (خ، ر، ق) بعبارة الزنّاد: «جذرا جامعا لثلاث نسخ من الجذر الواحد تتطابق صوتا ولكنّها تختلف دلالة» (الزنّاد، 2017 ص. 96). وبناء على هذا التصوّر المتمثّل في تولّد الجذر من تقاطع ثلاثة جداول متباينة دلاليا، يمكن تبرير التّداخل في الجذر والاختلاف في الدّلالة المعجمية. فصيغة [خَرَقَ] تفيد معنى العمل في (1) و(2) في حين تفيد [خَرِقَ] معنى الحالة المتّصل بالاستقرار وتفيد [خَرُقَ] الاتّصاف بصفة الجهل. وهذه الطبقات من المعاني المقترنة باختلاف حركة العين تؤكّد أهميّة حركة المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني، وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى كما في [ذَأَبَ] و[ذَئِبَ] و[ذَؤُبَ]. فقد جاء في»المعجم الوسيط»من مادّة (ذ ء ب):

ذأَبَ فلانٌ: فعل فعل الذئب، إذا حذِرَ من وجه جاء من وجه آخر.
ذَئِبَ ذَأَبا: صار كالذّئب خبثا ودهاء
ذَؤُبَ الرّجل ذآبة: صار كالذّئب خبثا ودهاء.

ورغم كون حركة العين تجيء في الأصل لتوجيه الصّيغة الوجهة الدّلالية المناسبة لها، فإنّ مجيء [فَعِلَ] في معنى[فَعُلَ] في الدّلالة على الاتّصاف بالصفة يدلّ على تقارب الصّيغ وجريان بعضها على البعض الآخر. وقد برّر سيبويه جريانها مجرى [فَعُلَ] بـ: «تقارب المعاني» (سيبويه، 1990، 4/ 17). وهي العبارة التي أفادت التّقريب بين الصّيغتين في وجهتيهما الدّلالية وإن كانت وجهة [فَعُلَ] الثّبوت والاستمرار ووجهة [فعِلَ] التجدّد والتحوّل. ولم يخالف الرّضي ما ذهب إليه سيبويه بخصوص «التقارب في المعاني» فنظر في مظاهر التقارب الإعرابي بين الصّيغتين وانتهى إلى أنّ لازم [فَعِلَ] أكثر من متعدّيها وخاصّة في الألوان والعيوب والأمراض.فـ[فَعِلَ] في هذه المعاني كلّها: «لازم لأنّها لا تتعلّق بغير من قامت به» (الأستراباذي، 1982، 1/ 73). وهي من هذه النّاحية قريبة من [فَعُلَ] التي لا تكون إلاّ لازمة: «لأنّ الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدّى إلى غيره» (الأستراباذي، 1982، 1/ 74)[1].

(1) يستثني ابن الحاجب من [فَعُلَ] التي لا تكون إلاّ لازمة صيغة [رَحُبَ] في قولك: [رَحُبَتْكَ

المهم في هذا التداخل، النّظر في كيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني. وقد ذهب الزنّاد إلى تعميق النّظر في هذه الخاصّية حين تساءل عن سبب: «اقتران دلالات معجمية ثلاث بجذر واحد (وعن) سبب اقتران الواحدة من تلك الدلالات الثلاث بصيغة فعلية دون أخرى» (الزناد، 2017، ص. 96). ورغم وجاهة التفسير الذي قدّمه في علاقة بهاتين القضيتين، فإنّنا نعتقد بخصوص اقتران الواحدة من الدلالات الثلاث المتأتية من حركة العين بصيغة دون أخرى، فضلا عمّا قدّمه من ملاحظات، أنّ اعتبار النّحاة [فَعَلَ] صيغة أصلية لبساطتها وقربها من الجذر وإقرارهم بغلبة الأعمال على الحالات والصّفات، قد جعلهم يلحقون «المعنى الغالب» بـ«الصّيغة الأبسط» ويصفونها عندما تكون معجّمة بـ«الأفعال الحقيقية». وقد وصلوا في مقابل ذلك معنى الصّفة بـ[فَعُلَ] باعتبارها صيغة فرعا، لما تتميّز به الصفات من ثبوت واستمرار. وقرنوا معنى الحالة المتّصف بالتحوّل والتجدّد بـ[فَعِلَ] لما لها من خصائص تقرّبها من [فَعَلَ] دون أن ترقى إليها[1].

ومهما كان الموقف من الأمر عندهم، فأغلب قولهم في صيغ الثلاثي المجرّد قول جار على المقارنة بين تلك الصّيغ وما تفيده من معان تختزلها حركة العين. وهي قائمة على مقابلة الأصل بالفرع وعلى اعتبار [فَعَلَ] أصل الصّيغ وأفضل ممثّل للمقولة المعبّرة عنها وهي في نظرهم، أولى الصّيغ وأقربها إلى الجذر، واعتبار [فَعُلَ] أبعد تلك الصّيغ عن مركز المقولة لاقترانها بالثبوت والاستمرار في مقابل [فَعِلَ] الدّالة على التجدّد. وبهذا التصنيف تتّضح سلّمية الصّيغ ومظاهر انتظامها في علاقتها بالمقولة المسيّرة لها وإن كانت الحدود بين الصّيغ مرنة بما يكفي بحكم جريان بعضها مجرى البعض الآخر كما بيّنا في فقرات سابقة.

الدّار] وقد عدّها شذوذا. فَ[فَعُلَ]: «لأفعال الطبائع ونحوها (...) فمن ثمّة كان لازما، وشذّ رَحُبَتْكَ الدّار أي رحُبَتْ بك».

(1) نشير في هذا السياق إلى أنّ ابن يعيش وغيره من النحويين قد ألحقوا [فَعِلَ] بـ[فَعَلَ] من حيث المعاني التي تفيدها. فجعلوها واقعة بين بين، بين [فَعَلَ] التي كثر استعمالها واتّسع التصرّف فيها و[فَعُلَ] الدالّة على الصّفات الثابتة. وقد وصفها ابن يعيش بقوله: «وأما فعل بالكسر فقد استعمل أيضا في معان متسعة»(ابن يعيش، د.ت، 157/ 7).

2. أثر «التّصنيف الدّاخلي» في تحديد مراتب صيغ الثلاثي المجرّد:

انتهينا في فقرات سابقة إلى نتيجة مفادها أنّ الصّيغ لم تكن متكافئة في تمثيلها للصّنف المنضوية تحته. وقد شكّلت بذاك التّفاوت «سلّما صيغيا» متناسبا مع كيفية استيعاب المقولات للوحدات المنتمية لها[1]. وقد رأينا في هذا السّياق ضرورة العودة إلى صيغ الثلاثي المجرّد بالتعمّق في مظاهر انتظامها ومراجعة ما يوجد بينها من مراتب باعتبارها مجموعة من الصّيغ منضوية تحت صنف واحد. غير أنّ السّمات الدّلالية المشتركة بينها من قبيل «ثلاثي» و«مجرّد» وإن كانت مهمّة في تصنيف الصّيغ مقوليا وفي تمييزها من باقي الأصناف، لم تكن كافية لمعرفة ما تتميّز به كلّ وحدة من خصائص ولرصد مظاهر التفاوت بينها على نحو يمكّن الباحث من معرفة الصّيغة الأكثر تمثيلا لمقولة الفعلية.

وقد حاولنا في الفقرات السّابقة أن نقدّم خلاصة أفكار النحاة في تصنيف الصّيغ بالعودة إلى خصائصها الشّكلية والدّلالية، وبالتركيز على علّتي (الأصل والفرع) و(الخفّة والثّقل) لما لهما من دور في الإبانة عن خصائص كلّ صيغة. فلم يكن اشتراكها في الصّنف كافيا لسكوتهم عن الفروق الدّلالية بينها. فحديثهم عن «الأصل والفرع» في هذا الباب واهتمامهم بـ«الخفّة والثّقل» من مظاهر تعمّقهم في الصّيغ وحرصهم على التمييز بينها. وقد خلصوا في هذا إلى الإقرار باختلاف صيغ الثّلاثي المجرّد من حيث المعاني التي تفيدها بناء على اختلافها في السمات المميّزة لكلّ واحدة منها.

وتشير القسمة التي أحدثوها بين مكوّنات هذا الصّنف من الصّيغ (خفيف/ ثقيل، أصل/ فرع) إلى إعادة تصنيفها «تصنيفا داخليا» في مقابل «التصنيف الخارجي» الذي أقاموه بين الصّيغ باعتماد سمات (ثلاثي/ رباعي، مجرّد/ مزيد). وقد كان من نتائج ذاك التصنيف أن ربطوا «الخفّة» بـ«كثرة الاستعمال» ووصفوا «قليل الاستعمال» بـ«الثّقيل». فكوّنوا بناء على ذلك شبكة من السّمات الدّلالية لكلّ صيغة يمكن حصر بعضها في الجدول الموالي:

(1) نذكّر في هذا الموضع بأنّ المقولات لا تشتمل في الأصل على وحدات متساوية، بل إنّ الوحدات تتفاوت في تمثيلها للمقولة. وهو ما تؤكّده الفرضيات المتعلّقة بالتصنيف المقولي ومنها أنّ: «للمقولة بنية داخلية، وهذه البنية تقوم على مراتب تمثيل المقولة، أي إنّ البنية الدّاخلية للمقولة بنية سلّمية (...) ويقع التدرّج شيئا فشيئا من أكثر العناصر تمثيلا لها إلى أقلّ العناصر تمثيلا لها» (بن غربية، 2010، ص ص. 71-70).

الصّيغة	السّمات الخارجية	السّمات الدّاخلية
[فَعَلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (± لازم) (+ حدوث)	(+ خفيف)، (+ كثرة الاستعمال)، _مختصّ بمعنى من المعاني)
[فَعِلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (± لازم) (± حدوث)	(≅≅خفيف)، (± كثرة الاستعمال)، (مختصّ بمعانٍ عديدة)
[فَعُلَ]	(+ثلاثي)، (+مجرّد)، (لازم)[1]، (+ ثبوت)	_خفيف)، _كثرة الاستعمال)، (+ مختصّ بمعنى من المعاني)

يظهر بالنّظر إلى السّمات الدلالية المكوّنة لكلّ صيغة أنّ ما اعتبرناه من قبيل «**السّمات الخارجية**» هي المحدّد لتوزيع الصّيغ في أصناف دلالية بعينها وأنّ «**السّمات الدّاخلية**» هي المحدّد لموقع الصّيغة باعتبارها عنصرا ضمن مجموعة، من باقي الصّيغ التي تنتسب معها إلى الصّنف الدّلالي الممثّل لها. وبما أنّ المطلوب في هذه الفقرات هو التصنيف الدّاخلي المبيّن لتراتبية الصّيغ، فإنّ «السّمات الدّاخلية» باعتبارها قرائن تصنيف دلالي تحدّد موقع كلّ صيغة من مركز المقولة هي الجزء الذي يعنينا في توضيح سلّمية الصّيغ والنّظر في بعض المبادئ التي وضعها النّحاة في معالجتها. وقد مثّلت عند النحاة مقاييس تصنيفية نظروا من خلالها إلى الصّيغ باعتبارها وحدات منتظمة تراتبيا في علاقتها بمركز المقولة.

وقد خلصوا في تعاملهم مع هذا الصّنف من الصّيغ إلى اعتبارهم [فَعَلَ] غير المعجّمة لبساطتها وقربها من الصّواتم المكوّنة للجذر أفضل ممثّل للمقولة. وذهبوا إلى إقرار أوّليتها في السلّم الصّيغي لما تتميّز به من خفّة بناء مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ].

(1) نذكّر في هذا السياق بأنّ [فَعُلَ] بناء لا يكون إلا لازما غير متعدّ لأنه: «بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا ولم يشذّ منه شيء إلاّ ما حكاه سيبويه من أنّ بعضهم قال كُدت بضمّ الكاف أكاد وهو من تداخل اللغات» (ابن يعيش، د.ت، 7/154).

وقد مكّنتها تلك السّمة من مخالفة أخواتها من حيث: «كثر(ة) استعماله (ا) واتّساع التصرّف فيه (ا)» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 157)، رغم مجيء [فَعِلَ] عندهم أيضا: «في معان متسعة» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 157). أمّا [فَعُلَ] فقد وصفوها بالثّقيلة لأنّها: «بناء موضوع للغرائز والهيئة التي يكون الإنسان عليها من غير أن يفعل بغيره شيئا» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 154). ولهذا السبب اعتبروا [فَعِلَ] بمثابة نقطة الاستراحة بين [فَعَلَ] القريبة من مركز المقولة و[فَعُلَ] البعيدة عن ذاك المركز. فميّزوا بين الصّيغ وعدّوها بحكم قربها من مركز المقولة وبعدها عنه، واقعة في مسترسل صيغي أبانوا من خلاله عمّا يوجد بين الصّيغ من تدريج يعكس انتظامها ويوضّح شبكة السّمات الدّلالية المكوّنة لها.

ولم يكتفوا بالإقرار بما تتميّز به تلك الصّيغ من سمات داخلية وخارجية وبالنّظر في أثر السّمات في تصنيف الصّيغ وبيان مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، بل عملوا على التمييز بين السمات الدّاخلية أيضا، حين وصلوا «كثرة الاستعمال» و«اتّساع التصّرف في فَعَلَ» بـ«خفّة البناء». فجعلوا من السّمة الدلالية (+ خفيف) علّة للاتّساع في الصّيغة ومدخلا لاستيعاب ما يوجد بين السّمات من مراتب أيضا. فلم تعد السّمات بهذا المعنى متكافئة في وسم الصّيغ فذلك يؤدّي إلى التّعميم ولا يساهم في الإبانة عن أهميّة السّمة في علاقتها بالصّيغة، وإنّما هي متفاوتة في وسم الصّيغ على نحو يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، صور انتظام السّمات ومظاهر تفاعلها فيما بينها.

واعتقادنا أنّ هذا الجزء من دراسة الصّيغ، بقطع النّظر عن تفاصيله، هو جزء قابل للتعمّق أيضا في بيان مظاهر تعامل النحاة مع السّمات المحدّدة للصّيغ، وإن كان التعمّق في السّمات مدخلا للتعمّق في الصّيغ والمقولات المعبّرة عنها. غير أنّ الذي يعنينا ههنا، أنّ السمّات الدّاخلية المعتمدة في تصنيف الصّيغ تراتبيا قد أبانت عن أهميّة الاختيارات التي لجأ إليها النّحاة في وصف هذا الصّنف من الصّيغ وضبط صور انتظامه. فقد كانت «خفّة البناء» التي انتبهوا إليها في [فَعَلَ] سببا مباشرا في فيضان هذه الصّيغة على أخواتها وغلبتها في الانتساب إلى المقولة بحكم قربها منها. بل إنّ فرط الاتّساع في [فَعَلَ] قد جعلها في نظرهم: «مؤاخية أفعل في التعدية» (ابن يعيش، د.ت، 7/ 159)، لكونها تلاقي مثلما تلاقي «أفعل»: «شيئا تؤثّر فيه» (ابن السرّاج، ت. 316هـ، د.ت، 1/ 169). فهي كما ذكرنا في موضع سابق، بنية معجمية

صرفية وهي بنية إعرابية مهيّأة بحكم خفّتها لمؤاخاة «أفعل» باقتضائها ما تقتضيه «أفعل» في الجملة بنية إعرابية عاملية.

المهمّ في هذا أنّ النحاة قد وصفوا الصّيغ وأجروا عليها عمليات تصنيف مقولي على أساس التجرّد والزيادة وعلى أساس العلاقات الاشتقاقية بينهاونظروا في ما تقتضيه من معمولات على أساس اللّزوم والتعدية. وقد صاغوا بهذه العمليات جهازهم الواصف وجعلوا من السّمات الدّلالية داخلية كانت أو خارجية مقياسا تصنيفيا حدّدوا انطلاقا منه أصناف الصّيغ ومراتبها مبرّرين في نفس الوقت وجاهة اعتبارهم صيغ الثلاثي المجرّد أوائل صيغية واعتبارهم [فَعَلَ] بضرب من التجريد النحوي «أمّا للباب».

3. أهميّة الثّبوت والحدوث في التّنصيص على هيمنة [فَعَلَ] على أخواتها:

لقد اعتمد النّحاة في تمييزهم بين صيغ الأفعال وصيغ الأسماء مفهومي «الثّبوت» و«الحدوث» فوصلوا «الأسماء» بما يدوم ويثبت و«الأفعال» بما ينتقل ويتحوّل. فقد جاء في المقتصد: «... وتسمّى المصادر الأحداث والحدثان وذلك أنّها تحدث مرّة بعد أخرى ولا تكون ثابتة كزيد وعمرو» (الجرجاني، ت. 471هـ، 1982، 1/ 580). وقد أفادوا من المفهومين في التمييز بين ما تفيده الصّيغ من معان فانتهوا إلى الإقرار بغلبة الثبوت في الصّيغ الدالّة على الصّفات وغلبة الحدوث في الصّيغ الدالّة على الأعمال والحالات. فخصّوا [فَعُلَ] بهذا الاعتبار بالثبوت لدلالتها على الأوصاف المخلوقة في حين جعلوا [فَعَلَ] الدّالة على الأحداث المتحوّلة صيغة معبّرة عن الحدوث وألحقوا بها [فَعِلَ] لتجدّد الحالات التي تدلّ عليها.

والملاحظ في هذا السياق أنّ اتّصاف [فَعُلَ] بالثبوت قد جعلها قريبة من الاسمية بدلالتها على الأحداث المعبّرة عن الهيئة التي يكون عليها الإنسان. وبما أنّها صيغة موضوعة للخصال التي تكون في الأشياء فقد جعلوها مختصّة بتلك المعاني لا تجاوزها خلافا لـ[فَعَلَ] التي وصفوها بكونها غير مختصّة بمعنى من المعاني. وقد ربطوها بـ«الأفعال غير الحقيقية» مقارنة بـ[فَعَلَ] المعبّرة عن «الأفعال الحقيقية» لما تتميّز به من تحوّل وتنقّل. وقد دفعتهم هذه المعطيات إلى اعتبار [فَعُلَ] أقلّ تمكّنا من [فَعَلَ] في التّعبير عن المقولة. فهي أبعد من [فَعَلَ] عن مركز المقولة على اعتبار أنّ

مقولة الفعلية كباقي المقولات النّحوية تتّخذ شكل مقولة شعاعية (category radial) تتكوّن من حالة مركزية ذات توسّعات وامتدادات ترتبط بها بطرق مختلفة (winter، 2003، ص. 71). وهو من بين الاعتبارات التي يمكن أن نبرّر بها مراتب صيغ الثّلاثي المجرّد وتفاوتها قربا وبعدا في علاقتها بمركز المقولة.

نلاحظ اعتمادا على ما مرّ، أنّ [فَعُلَ] وإن كانت تعبّر عن الخصال الثّابتة فقد تميّزت بمحافظتها على مقولة الفعلية محافظة صريحة شأنها في ذلك شأن [فَعَلَ] الدّالة على الأعمال المتجدّدة و[فَعِلَ] الدّالة على الحالات الطّارئة. فمشاركتها أخواتها في انتمائها المقولي وعدم فقدانها خصائصها الإعرابية لكون الفعل كما يقول السّيوطي: «لا يكون إلاّ خبرا به» (السيوطي، الأشباه والنّظائر، 1/ 63)، من العوامل المساعدة على تفهّم صيغ الثّلاثي المجرّد بمجاوزة تصنيفها على أساس الصّنف أو المقولة إلى البحث في أصالة [فَعَلَ] المتّصفة بالحدوث والتجدّد وأوّليتها ضمن المسترسل الصّيغي مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ].

ورغم كون [فَعِلَ] تدلّ مثلما تدلّ [فَعَلَ] على معنى الحدوث الذي تخالف به الثبوت في الصّفات المخلوقة وتأتي للدّلالة على معان عديدة، فقد حملها النّحاة على[فَعَلَ] وأرجعوها إليها لبساطتها وأوّليتها. فـ[فَعَلَ] في علاقتها بأخواتها كالواحد في العدد. وهو ما مكّنها من التّعبير عمّا تعبّر عنه أخواتها دلاليا. ولذلك استعمل النّحاة في وصفها عبارة «اتّساع التصرّف» تأكيدا على كثرة استعمالها وفيضانها على أخواتها وإن كانت للأفعال الحقيقية التي يكثر استعمالها مقارنة بـ«الأفعال غير الحقيقية».

إن مثل هذه الملاحظات المتعلّقة بوصف صيغ الثّلاثي المجرّد تدلّ على **هيمنة** صيغة على باقي الصّيغ وتوضّح دواعي اعتبارها صيغة أصلا مقارنة بأخواتها. ويبدو أنّ التعامل مع الصّيغ بتفهّمها وتحديد خصائصها لا يمكن أن يقوم دون هذا التصوّر المبني على تجريد الصّيغ. فنحن نعتبر أنّ تقدّم [فَعَلَ] على باقي الصّيغ على أساس الخفّة وكثرة الاستعمال ودلالتها على الأعمال المتجدّدة «الحدوث» واتساع التصرّف فيها فضلا عن مجيئها للأفعال الحقيقية، عوامل أهّلتها للسيطرة على أخواتها. ويبدو أنّ النحاة العرب القدامى قد استغلّوا هذا الثّراء الدّلالي الذي في [فَعَلَ] واعتمدوه رائزا للنّظر في خصائص أخواتها والاستدلال على هيمنتها عليها هيمنة [يفعِل] على باقي مضارعات [فَعَلَ] كما سيتّضح في العنصر الموالي.

4. تراتبية مضارعات [فَعَلَ] بناء على ثنائية (أصل/فرع):

لم يكتف النحاة بالتّعامل مع صيغ الثّلاثي المجرّد في الماضي المنقضي (Perfective) بل عمّقوا النّظر في مضارعات [فَعَلَ] لكونها تتصرّف في المضارع خلافا لأخواتها، على ثلاثة أوزان متباينة. فـ[فَعَلَ] خلافا لـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] تجيء على [يَفْعُل/ ya – ffʕul] و[يَفْعِل/ ya – ffʕil] و[يَفْعَل/ ya – ffʕal]. وهي بقطع النّظر عن كيفية تصوّر الصّيغ العربية في اللّسانيات العامّة أي باعتبارها صيغا غير منقضية (Imperfective) بناء على القيمة الوسمية [ماض] أو القيمة [منقض]، تكوّن صنفا من أصناف الصّيغ التي تحتاج بحكم اختلاف حركة عينها إلى النّظر في صور انتظامها وإن كان مجيئها من [فَعَلَ] من مظاهر هيمنة هذه الصّيغة على أخواتها. فمجيء حركة عينها في المضارع مضمومة ومفتوحة ومكسورة، من مظاهر اتّساع التصرّف فيها مقارنة بـ[فَعِلَ] التي تجيء في المضارع على [يَفْعَلَ] لأنّ الذي: «ماضيه فَعِلَ إنّما بابه فتح عين مضارعه» (ابن جني، 1955، 1/ 379)، و[فَعُلَ] التي تجيء على [يَفْعُلُ] لكون حركة عينه: «في الماضي والمضارع سواء(...)فـ[فَعُلَ] لا يحتمل مضارعه الخلاف» (ابن جني، 1955، 1/ 376 – 378).

ويبدو أنّ تعدّد مضارعات [فَعَلَ] مقارنة بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] قد قاد النّحاة إلى التعامل معها والنّظر في ما تتميّز به من خصائص رغم اشتركها في كونها غير منقضية [منقض]. وقد اعتمدوا ثنائية (أصل/ فرع) رائزا للتّمييز بينها مثلما اعتمدوه في تمييزهم بين صيغ الماضي. فانتهوا إلى كون [فَعَلَ/ يَفْعَلُ] أقلّ درجة من [فَعَلَ/ يَفْعُلُ] و[فَعَلَ/ يَفْعِلُ]. فمضارع فَعَلَ مفتوح العين ليس: «بأصل ومن ثمّ لم يجئ إلاّ مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين، إلاّ ما شذّ من نحو أَبَى يأبَى وركَنَ يَرْكَنُ» (الزّمخشري، 1990، ص. 331). أمّا مضارعا [فَعَلَ] أي[يَفْعُلُ] و[يَفْعِلُ] فقد عوّل النّحاة في التّمييز بينهما على حركة العين، فعدّوا [يَفْعُلُ] في باب [فَعَلَ] داخلة على [يَفْعِلُ] من حيث كانت: «كلّ واحدة من الضمّة والكسرة مخالفة للفتحة، ولمّا آثروا خلاف حركة عين المضارع لحركة عين الماضي ووجدوا الضمّة مخالفة للفتحة خلاف الكسرة لها عدلوا في بعض ذلك إليها، فقالوا: قتل يقتُل ودخل يدخُلُ، وخرج يخرُج» (ابن جنّي، 1955، 1/ 379).

ورغم كون الملاحظة المذكورة أعلاه تدلّ على أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يفعُلُ]، فقد اعتبرهما ابن جنّي بالنّظر إلى قرينة اللّزوم والتّعدية أصلين حين جعل [يَفْعُلُ]

في غير المتعدّي أقيس من يَفْعِلُ (...) وذلك أنّ: «يفعُلُ إنّما هي في الأصل لما لا يتعدّى» (ابن جنّي، 1955، 1/ 379) و[يَفْعِلُ] في المتعدّي أقيس من يَفْعُلُ ولذلك اعتبر: «ضَرَبَ يَضْرِبُ (...) أقيس من قَتَلَ يَقتُلُ» (ابن جني، 1955، 1/ 379).

ومهما يكن الأَمر عندهم في باب مضارعات [فَعَلَ] فإنّ حملهم [يَفْعُل] على [يَفْعِلُ] يدلّ على وعيهم بكون الصّيغ في أبسط مظاهرها قائمة على التّفاوت والاختلاف. وهي منتظمة على أساس أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعَلُ] ووقوع [يَفْعُل] بينهما رغم مجيئها في المضاعف المتعدّي: «أكثر من يَفْعِلُ، نحو شدَّه يشُدُّه، ومدّه يمُدُّه، وقدَّه يقُدُّه...» (ابن جني، 1955، 1/ 379). فـ[يَفْعُلُ] رغم كثرة استعمالها إنّما: «تدخل في باب فَعَلَ على يَفْعِلُ» (ابن جني، 1955، 1/ 379)، فتصبح أقلّ منها درجة وتُرتّب في السلّم الصّيغي بناء على ذاك التّفاوت. ويمكن انطلاقا من هذا التوجّه في التّعامل مع الصّيغ الصّرفية تَبَيُّن ملامح نظريّة تُبرز على نحو واضح دقيق العلاقات بين الصّيغ الأوائل والصّيغ الثّواني والعلاقات بين مضارعات [فَعَلَ] فضلا عن علاقة [يَفْعُل] في باب [فَعَلَ] بـ[يَفْعُل] في باب [فَعُلَ]. وهو أمر يدعم الصّرامة المطلوبة لهذه المقاربة وإن كان من أهمّ أولوياتنا في هذا المبحث تعميق النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثلاثي المجرّد وما تنبني عليه من خصائص نظاميّة وأخرى شكلية تسمح بتتبّع الحدود القائمة بينها.

المهمّ في هذا أنّ اهتمام النّحاة بمضارعات [فَعَلَ] ونظرهم في أصالة [يَفْعِلُ] مقارنة بـ[يَفْعُل] وانحطاط [يَفْعَل] عنهما درجة على جهة انحطاط الفروع عن الأصول، من مظاهر تعمّقهم في وصف صيغ الثّلاثي المجرّد. فلم يكتفوا بالنّظر في علاقة [فَعَلَ] بـ[فَعِلَ] و[فَعُلَ] بالتوسّع في تبرير أوّلية [فَعَلَ] على أخواتها في البنية الدّاخلية للمقولة، بل ذهبوا إلى التّعامل مع مضارعاتها بتعليلهم أسبقية [يَفْعِلُ] على [يَفْعُلُ] رغم اعتبارهم [يَفْعُلُ] فيما ماضيه [فَعَلَ] في غير المتعدّي أقيسَ من [يَفْعِلُ]. وقد باينوا في هذا الباب بين [يَفْعُلُ] مضارع [فَعَلَ] و[يَفْعُلُ] مضارع [فَعُلَ] ونبّهوا إلى ما بينهما من فروق دلالية رغم تطابقهما في التأليف الصّوتي. وجعلوا من هذه المعطيات مداخل لتصنيف الصّيغ منقضية كانت أو غير منقضية، ووصفها. وهو أمر يقتضي، من بين ما يقتضي، مجاوزة الحقول الدّلالية المعجمية إلى المداخل الصرفية والإعرابية وهو ما يحتاجه النّحوي لتخطّي التعقّد الصّيغي وإبراز مظاهر مختلفة من النظام النحوي.

خاتمة:

حاولنا من خلال هذا المبحث النّظر في مظاهر انتظام صيغ الثّلاثي المجرّد في العربية وتتبّع موضع كلّ صيغة ضمن البنية الدّاخلية لمقولة الفعلية. وقد أفضى ذلك إلى التعمّق فيما تتميّز به كلّ صيغة من خصائص فانتهينا في إطار تفهّم مراتبها ضمن سلّم الثّلاثي المجرّد، إلى التمييز بين «سماتها الخارجية» و«سماتها الدّاخلية» في سياق تفهّم أوّلية [فَعَلَ] مقارنة بأخواتها، في تمثيلها مقولة الفعلية. وقد انتهينا في هذا الباب إلى أنّ اتّصاف [فَعَلَ] بالخفّة قد سمح لها بأن تكون أقرب من [فَعِلَ] و[فَعُلَ] إلى مركز المقولة في مقابل بُعد [فَعُلَ] عن ذاك المركز لثقلها ولاختصاصها بالدلالة على الصّفات الثّابتة. أمّا [فَعِلَ] فقد بدت عندهم متردّدة بين الخفّة والثّقل رغم مجيئها لمعان متعدّدة.

وقد اتّضحت لنا في هذا المبحث جهود النّحاة في استقراء المعطيات المتعلّقة بصيغ الثلاثي المجرّد بمجاوزتهم الصّيغ المنقضية إلى الصّيغ غير المنقضية وتعمّقهم في مضارعات [فَعَلَ] على أساس ثنائية الأصل والفرع.وقد اتّخذوا في وصفها عددا من المصطلحات التي انتظمت في شكل ثنائيات من قبيل (أصل/ فرع) (قرب/ بعد) (خفّة/ ثقل) (لازم/ متعدّ) (ثبوت/ حدوث)... ومثّلت الجهاز الواصف الذي تمّ اعتماده في التّعامل مع الصّيغ المذكورة وتفسير كيفية انتظامها. فوصف الصّيغ يقتضي، في رأينا، ملاحظة المعطيات وربط العلاقات بينها على نحو يمكّن من تلافي النّقائص الوصفية التي قد تحول دون التعرّف على ما تتميّز به من خصائص.

وقد عملنا في هذا السّياق على استقراء المعطيات المتعلّقة بكيفية تعبير الأصل الحرفي الواحد عن ثلاث صيغ فعلية مختلفة بناء على حركة المقطع الثّاني، وتلك التي تتعلّق باقتران العمل أو الحالة أو الصّفة بصيغة فعلية دون أخرى. وكان من نتائج هذا الاستقراء التنصيص على أهميّة حركة المقطع الثّاني في تحديد دلالة الصّيغة معجميا واختصاصها بمعنى من المعاني وإن كانت بعض الصّيغ التي تجيء من جذر واحد، تجيء متماثلة دلاليا بسبب جريان صيغة مجرى أخرى.

وانتهينا في تعاملنا مع هذا المبحث أيضا إلى التنصيص ولو ضمنيا، على أهميّة المعطيات التي يوفّرها «النّحو الضّمني» في علاقة بصيغ الثلاثي المجرّد وتوظيفها تعليميا. وهو ما يستلزم بالضّرورة الخوض في قضايا تمسّ، من قريب أو من بعيد، مضامين النّحو التّعليمي لمجاوزة النّقائص العلمية وتحقيق صورة تضمن تماسك

النّظام النّحوي وتعيد بناء صيغ الثّلاثي المجرّد تعليميا. ومع أنّ هذه المعطيات لم تكن مشغلنا المباشر في مبحثنا هذا لأنّ وصفنا للصّيغ على أساس الأصل والفرع والخفّة والثّقل وبالنّظر إلى حركة المقطع الثّاني منها، يحصر مجال الوصف على اتّساعه ويوجّه البحث وجهة مخصوصة، وإن كانت الصّيغ مرشّحة للاستعمال في مجال التخاطب باعتبارها أبنية نحوية يلجأ إليها المتكلّم ليعبّر بها عن أغراضه في المقامات المناسبة لها.

المصادر والمراجع:

باللغة العربية:

- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان. (ت. 392 هـ، 1955). *الخصائص*. (محمّد علي النجار، تحقيق.). مصر.
- **ابن جنّي**، أبو الفتح عثمان. (ت. 392 هـ، 2000). *المنصف في شرح تصريف المازني* (ط1) (محمد عبد القادر أحمد عطا، تحقيق.). دار الكتب العلمية، بيروت.
- **ابن السرّاج**، أبو بكر محمّد. (ت. 316هـ، د.ت). *الأصول في النّحو* (عبد الحسين الفتلي، تحقيق.). بغداد.
- **ابن يعيش**، موفق الدّين. (ت. 643هـ، د.ت). *شرح المفصّل*. عالم الكتب، بيروت.
- **الأستراباذي**، رضيّ الدين. (ت. 688هـ، 1973). *شرح الكافية*. (يوسف حسن عمر، تحقيق.). منشورات جامعة بنغازي، ليبيا.
- **الأستراباذي**، رضيّ الدين. (ت. 688هـ، 1982). *شرح شافية ابن الحاجب*، (محمّد نور الحسن ومحمّد الزفزاف؛ ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، تحقيق.). دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان.
- **البعزاوي**، محمّد الصّحبي. (2014). *الصيغ الصرفية بين النّحو واللّسانيات: بحث في السّمات المفهومية والخصائص الدّلالية*. دار نهى للطّباعة صفاقس، تونس.
- **براهم**، عبد الفتّاح. (د.ت). *مدخل في الصوتيات*. دار الجنوب للنّشر، تونس.
- **بن غربية**، عبد الجبار. (2010). *مدخل إلى النّحو العرفاني* (ط1). مسكلياني للنشر والتوزيع، تونس.

- **الجرجاني**، عبد القاهر. (ت. 471هـ، 1982). *المقتصد في شرح الإيضاح*. (كاظم بحر المرجان، تحقيق.). دار الرّشيد للنشر، العراق.
- **الخليل**، بن أحمد. (1967). *كتاب العين*. (عبد الله درويش، تحقيق.). بغداد.
- **الرّازي**، فخر الدّين. (1992). *نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز* (ط1) (أحمد حجازي السقّا، تحقيق.). دار الجيل المكتب الثقافي، بيروت القاهرة.
- **الزّمخشري**، أبو القاسم محمود عمر. (1990). *المفصّل في علم اللّغة*. دار إحياء العلوم، بيروت.
- **الزنّاد**، الأزهر. (2017). *الفعل في اللغة العربية بحث في تولّد الصّيغ وانتظامه*. مركز النّشر الجامعي، منوبة تونس.
- **السّعدي**، شكري. (2006). *الحدث في اللّغة العربيّة: بحث في الأسس الدّلاليّة للبنى النّحويّة* [رسالة دكتوراه، كلية الآداب منوبة]، منوبة، تونس.
- **سيبويه**، أبو بشر عمرو. (1990). *الكتاب*. (عبد السّلام محمّد هارون، تحقيق.). دار سحنون للنّشر والتّوزيع، تونس.
- **السيوطي**، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- **الشريف**، شكري. (2015). *مظاهر من انتظام المعجم*. منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختصّ، تونس.
- **المبخوت**، شكري. (2004). نحو الجملة ونحو النصّ مدخلا إلى بناء منهج اللّغة العربيّة بالمرحلتين الإعداديّة والثانويّة. بحث في مؤتمر: *مناهج اللّغة العربيّة: آفاق التّجديد والتّطوير*. مملكة البحرين.

باللغة الأجنبية:

- Hjelmslev, L. (1972). La Catégorie des cas, Etudes de grammaire générale. Wilhelm Fink Verlag, 2eme éd.
- Glanville, Peter John. (2018). The Lexical Semantics of the Arabic Verb, 26.
- Winter, S. L.(2003), A clearing in the forest: Law, Life and Mind. The University of Chicago.
- AL - Qahtani, D. M. (2004). Semantic Valence of Arabic Verbs. Librairie du Liban Publishers.